

وزير الاقتصاد لـ «الوطن»: يُهدد لإعادة تأهيلها والبدء باستثمارها من جديد

مرسوم بإعفاء المستثمرين في المناطق الحرة بحلب من الغرامات على بدلات الإشغال حتى بداية ٢٠١٢

محافظ حلب: يسهم في انطلاقها بأسس جديدة ومن دون تراكمات قديمة

محمد راكان مصطفى

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم رقم ١١٤ لعام ٢٠٢١ القاضي بإعفاء المستثمرين في فرع المؤسسة العامة للمناطق الحرة بحلب من الغرامات المتوجبة على بدلات الإشغال المترتبة عليهم حتى تاريخ ١٢/٣١/٢٠١٢ وإعفاء المودعين في الفرع من بدلات الإيداع والفوائد المتوجبة عليها اعتباراً من بداية عام ٢٠١٢.

وأغرى المرسوم المستثمرين في فرع المؤسسة العامة للمناطق الحرة بحلب من بدلات الإيداع والفوائد المترتبة عليها اعتباراً من بداية عام ٢٠١٢، وعُد المبالغ المسددة من قبل المستثمرين والمودعين في فرع المؤسسة العامة للمناطق الحرة بحلب من بداية عام ٢٠١٢ وما بعد إيراداً نهائياً للمؤسسة العامة

للمناطق الحرة. وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل بين للوطن أن المنطقة الحرة بحلب تعرضت بما فيها البنى التحتية والمباني الإدارية والمنشآت الخدمية والاستثمارية وكافة الموجودات لأضرار كبيرة نتيجة أعمال السرقة والتخريب التي قامت بها المجموعات الإرهابية نظراً للظروف التي مر بها البلد.

وقال: «وحيث إن مدينة حلب تعتبر العاصمة الاقتصادية وعلى اعتبار أن المناطق المحيطة بالمنطقة الحرة بحلب أصبحت آمنة فقد تم المباشرة بدراسة تسوية أوضاع المستثمرين والمودعين في المنطقة الحرة وجاء المرسوم تمهيداً لإعادة تأهيلها والبدء

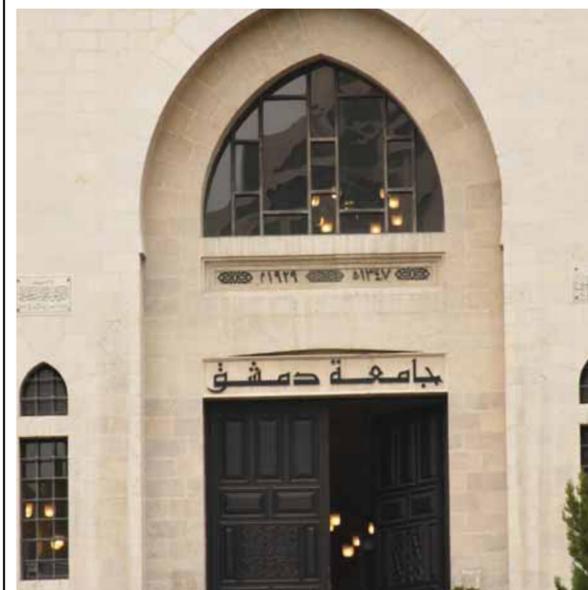
«الانضباط» تبت بصير ٣١ طالباً «مشتبه بالغش» في حقوق دمشق.. وتقرر بشأن ٣٠ سؤالاً في طب الأسنان البحري لـ «الوطن»: «مبيت» لنقل موظفي جامعة دمشق ونتأني في تحويل مقررات «تقليدية» إلى «مؤتمتة»

فادي بك الشريف

بين نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب صبحي البحري لـ «الوطن» تسير بإصابت (مبيت) ضمن مسار محدد لعدد من المناطق في دمشق وذلك لنقل الموظفين المطلوب وجودهم في الجامعة لتقديم كافة الخدمات الطلابية، مؤكداً أن تقديم الوثائق الطلابية مستمر وإن ينقطع على الإطلاق، على أن يتم العمل بالآلية تقسيم دوام الموظفين في الجامعة لبقاء استمرار كافة الأعمال الضرورية في شؤون الطلاب والامتحانات.

وحول ما يتم تداوله حول رفض الجامعة عدة طلبات مقدمة لتحويل عدد من المقررات التقليدية إلى مؤتمتة، أكد البحري أن الجامعة تدقق دائماً في الطلبات المقدمة فيما يخص المواد والمقررات اللازمة، على أن تدرس ويتخذ القرار باللائم بشأنها، علماً أن أي تحويل للمادة من تقليدي إلى مؤتمت أو بالعكس يحتاج إلى إجراء مبرر من أستاذ المقرر وعمادة الكلية، كما أن عدد الطلاب وواقع المقرر يلعب دوراً مهماً. مضيفاً: الجامعة تتأني خلال الوقت الراهن في دراسة أي قرار لتحويل أي مقر تقليدي إلى مؤتمت، وخاصة أن هناك بعض الأسئلة المؤتمتة والاحتمالات لا تكون بالمستوى المطلوب.

وحول عمل لجان الانضباط، أكد نائب رئيس جامعة دمشق أن اجتماعات المجالس العلمية مستمرة بما فيها لجنة الانضباط للبت في مصير الطلاب والعقوبات المقررة بحقهم نتيجة حالات الغش والتلاعب خلال الامتحانات لتبنتي للطلاب معرفة وضعه الجامعي، وخاصة أن هناك عقوبات معددة غير جائز الخروج عنها مثل عقوبة الفصل النهائي بسبب التلاعب باستخدام (البلوتوث) أو انتحال الشخصية. وأكد تطبيق مختلف القواعد والضوابط الناظمة لعمل الامتحانات وسيرها بالشكل المطلوب، مضيفاً: إن عمل لجنة الانضباط يشمل امتحانات التعليم النظامي المنتهية مؤخراً، وخاصة مع عدم استكمال امتحانات المفتوح بسبب تعليق دوام الطلاب والامتحانات حتى ١٧ الشهر.



وفيما يخص البت بعدد من المسائل التي تداولتها «الوطن» مؤخراً، ومنها حدوث خطأ طال أحد مقررات السنة الرابعة في كلية طب الأسنان، بورود إجابات ٣٠ سؤالاً ضمن القسم الخاص بأسئلة أحد أساتذة الكلية، فقد قرر احتساب الدرجات كما هي عليه وتصدير نتيجة المادة، وبالتالي احتساب جميع الإجابات الطلابية (المحولة)، علماً أن عمادة كلية طب الأسنان أكدت أن المقرر هو (آداب الحقوق) قررت إحالة الطلاب المذكورين إلى لجنة الانضباط وذلك إما لاشتباه أستاذ المقرر بحالات غش وتطبيق في الإجابات ضمن أورايق الامتحانية بشكل كامل وتم ضبط الأمر وكشفه بعد الجولات المستمرة للامتحانات وإعلام رئاسة الجامعة بضموم ما حصل.

مدير مياه حماة: استئناف أعمال جر الثاني بعد رصد الاعتمادات

حماة- محمد أحمد خبازي

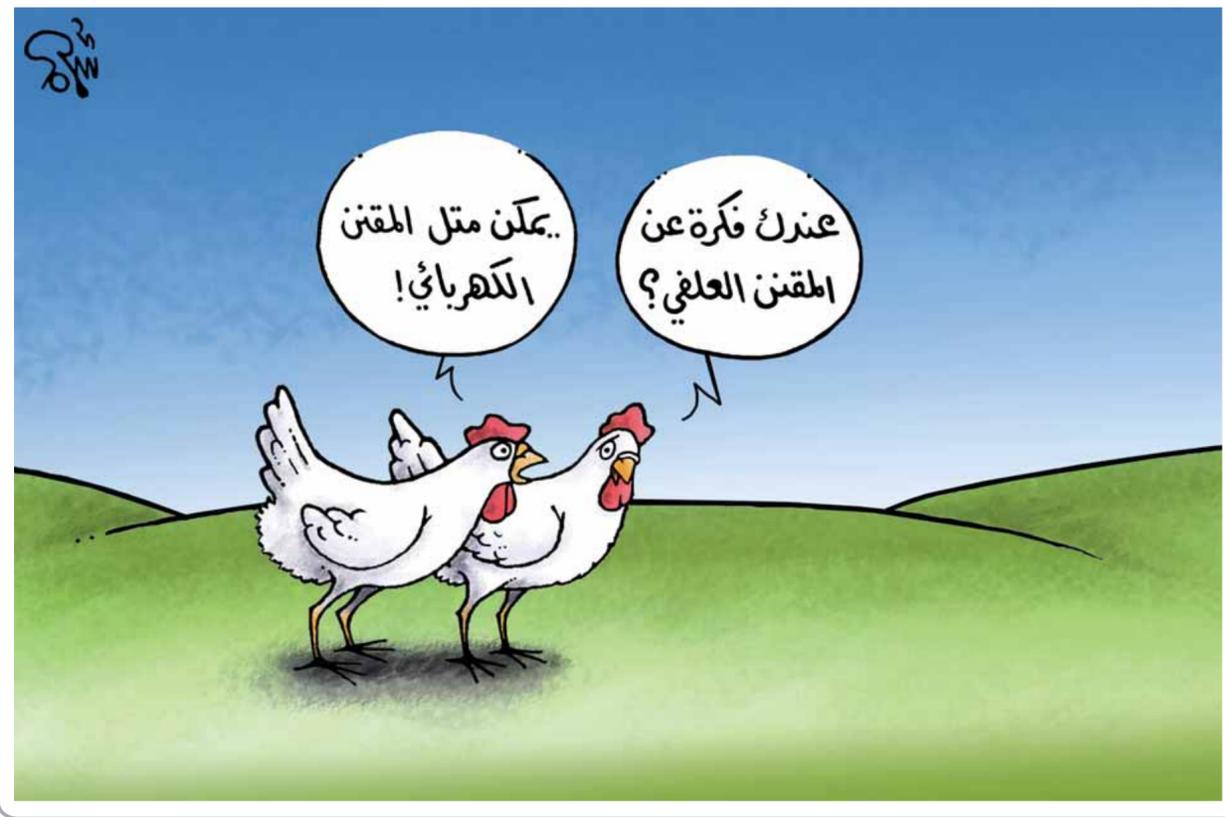
يعول أهالي مدينتي حماة وسلمية وأريافهما، الكثير على استكمال مشروع جر الخط الثاني لمياه الشرب، وتحسين واقع مياه الشرب عموماً، وإنقاذهم من أزمات شحها بالصيف بأشهر التحاريق منه خصوصاً، واستيشروا خيراً بعد اهتمام الحكومة مؤخراً بهذا المشروع، الذي أكد رئيسها حسين غنروس خلال زيارته محافظتي حماة وحماة الأسبوع الماضي، ضرورة إنجازه ووضعه بالخزمة بأسرع وقت ممكن، للقضاء على أزمة مياه الشرب بحمص وحماة وسلمية والتجمعات التي يرويها بأريافها.

وأشاروا إلى أن مدينة سلمية تشرب كل ٥ أيام مرة، بينما تعاني أحياء كثيرة بحماة من شح المياه، وكذلك الأرياف سلمية التي لا يرى بعضها المياه إلا كل ١٠ أيام مرة.

المدير العام للموسسة العامة لمياه الشرب بحماة مطيع عبيشي، بين لـ «الوطن» أن الحكومة خصصت مؤخراً ٢ مليار ليرة لاستكمال مشروع خط الجر الثاني لمياه الشرب التي يغذي ٦٥ تجمعاً سكانياً بحماة وحمص ومنطقة سلمية، إضافة إلى ٨٠٠ مليون ليرة كانت مرصودة للمشروع سابقاً، وأوضح أن الأعمال استؤنفت في «مرحلة سيفون بساتين حمص» التي كانت نقطة معوقات بتنفيذ المشروع.

ولفت عبيشي إلى أن الـ ٥ بالمئة المتبقية من المشروع، يبلغ طولها نحو ٤ آلاف متر. وفي حال تنفيذها وإكمال المشروع، سيتحسن واقع مياه الشرب جزئياً بالمناطق التي تغذي منه. وقال عبيشي: هذا المشروع من أهم المشاريع السورية وأكبرها، ومياهه تغذي المدن والقرى والتجمعات السكانية المستفيدة منه «بالراحة» أو «الإسالة» أي لاحتياج إلى الضخ ونققاته.

وأشار عبيشي إلى قيمة حجوم الأعمال المنفذة بهذا المشروع بأسعار اليوم، تبلغ نحو ٣٠٠ مليار ليرة. وأكد أن ما يحتاجه هذا المشروع من قساطل الفونن المرن، متوافر وموجود بمستودعات المؤسسة، وعمره الافتراضي حتى ٢٠٥٠، ويروي نحو ٢ ملايين نسمة.



تحسين مياه الشرب بحمص ينتظر خط مياه أعالي العاصي

حميدان لـ «الوطن»: زيادة التقنين الكهربائي رفع تكاليف إنتاج المتر المكعب لأكثر من ٢٠٠ ليرة ويباع للمواطن بـ ٣ ليرات

محمود الصالح

كشف المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في حمص حسن حميدان عن توفير أكثر من ١٤٠ ألف م٣ من مياه الشرب النقية يومياً لمحافظة حمص من مصادر متعددة، حيث يشكل بيع عين التنور المصدر الرئيسي لمياه الشرب وأبار تحريج وعددها ١٠ أبار إضافة إلى ٥٤ بئراً في المدينة مخصصة للشرب وهناك ٣٥ بئراً في المدينة مخصصة للحدايق.

وأضاف المدير العام في تصريح خاص لـ «الوطن» إن أبار المدينة تنتج ٥٠٠٠ م٣ يومياً وتبع عن التنور ٣م١٢٠٠ م٣ يومياً وأبار التحريج ٣م١٠٠٠ م٣ يومياً وهناك ٢٠٠ م٣ من خط جر حماة ٧٥٠٠ م٣ يومياً فيكون الإجمالي ١٤٠ ألف م٣ يومياً لمدينة حمص ولدينا ٢٢٦ ألف مشترك في محافظة حمص.

وأوضح أن المياه تصل من بيع عين التنور إلى حمص عبر قناة طولها ٢٣ كم، تُضخ المياه إلى ٣ خزانات رئيسية في المدينة بسعة ٢٣٠٠٠ م٣ وخزانتين عاليين بسعة ٥٠٠٠ م٣، وهناك محطة ضخ الزهراء وفيها خزان عال وخزان أرضي، العالي بسعة ٥٠٠ م٣ والخزان الأرضي ٥٠٠ م٣، ومحطة الضخ الجديدة وفيها خزان أرضي بسعة ٤٠٠٠ م٣.

وأضاف حميدان: إن الحل لتحسين تزويد مياه الشرب لمدينة حمص، هو استكمال تنفيذ خط جر المياه من أعالي العاصي إلى مدينة حمص والذي هو قيد الإنهاء ويمكن استثماره حالياً لمياه بيع عين التنور ريثما تنتهي أعمال محطة الضخ الجديدة.

وعن التخريب الذي طال منظومة مياه الشرب في حمص، بين المدير العام أن التخريب في منشآت مشاريع مياه الشرب لم يكن كبيراً ولكن كانت المشكلة دائماً متعلقة بكيفية وإمكانية تشغيل بيع عين التنور لكون

٣٦١ مجموعة توليد و٧ محطات تصفية لأن هناك أباراً تحتاج المياه فيها إلى تصفية وهناك ١٤١ خزاناً أرضياً و٢٣١ خزاناً عالياً، ويبلغ طول الشبكة في الريف ٤٢٨٦ كم وعدد المشتركين في الريف ٢٠٠ ألف مشترك. ونتيجة الأضرار التي تعرضت لها شبكات الريف فقد أدت إلى خروجها بشكل كامل في المناطق الساخنة، ومنها تعرض للتخريب النسبي وهناك أبار تم ردمها من المجموعات الإرهابية، وقنوات استخدمتها المجموعات الإرهابية للتنقل من منطقة إلى أخرى كما هو الحال بالنسبة لقناة أعالي العاصي الكبيرة.

وعن صعوبات العمل الحالي بين أن من الصعوبات في الوقت الحالي الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي ما يؤدي إلى مشكلة في ضخ المياه باستخدام المولدات وهي في الوقت ذاته تحتاج إلى كميات كبيرة من المازوت غير المتوافر، كل ذلك أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج المتر المكعب من مياه الشرب إلى أكثر من ٢٠٠ ل.س. في الوقت الذي يتم بيعه للمواطن بقيمة ٣ ليرات.

ومن الصعوبات أيضاً التغيير في توزيع عدد السكان الذي فرض على المؤسسة أنظمة تشغيل مضاعفة للبحث عن مصادر مائية ومنها حفر ١٥ بئراً في المنطقة الغربية من حمص نتيجة ازدياد الضغط السكاني وكذلك تأمين مياه لبلدة المشرقة، ومع خط لبلدة المشرقة من مدينة حمص بطول ١٥ كم بسبب خروج البئر فيها من الخدمة، موضحاً أن هذا الخط تستفيد منه قرى عين الدنانير، الجابرية، بادو، وريدة، الحميدية، الرضوانية، إضافة إلى وجود ديون للمؤسسة على القطاعين العام والخاص تصل إلى ٣ مليارات ل.س.

وعن الإستراتيجية التي تضعها المؤسسة للتزويد بمياه الشرب بين المدير العام أنه يتم تزويد أي تجمع سكني بمياه الشرب في حال وجود ١٥٠ مواطناً فيه ١٢ ونبعاً و٢٧٤ مضخة غاطسة و١٦١ مضخة أفقية



منطقة النبع كانت خارج السيطرة. وبين أنه لدى المؤسسة منظومة خطة طوارئ وضعت منذ عام ٢٠١٣ تمثلت بسيناريو قطع المصدر الرئيسي للمياه (بيع عين التنور)، وفي هذا الحال يتم وضع أبار المدينة وأبار الحدايق في خطة الطوارئ بحيث تتمكن من إيصال ٢٠ لترات للفرد كحد أدنى يومياً وهو كان يمثل حداً إسهافياً حين خروج المصدر الرئيسي.

وأما شبكة المياه في الأحياء التي كانت ساخنة، أوضح حمص، بين المدير العام أن التخريب في منشآت مشاريع مياه الشرب لم يكن كبيراً ولكن كانت المشكلة دائماً متعلقة بكيفية وإمكانية تشغيل بيع عين التنور لكون